محاضرة: مبادئ الاتصال العمومي:

يقوم الاتصال العمومي على مجموعة من الأسس أو المبادئ التي تضمن له ممارسة ديمقراطية وفاعلة تترتب عنها تحقيق الأهداف المنشودة خدمة للصالح العام، وتتمثل هذه الأسس في: الشفافية، المصداقية والموضوعية، المشاركة، النفاذ أو الحصول على المعلومات.

- ✓ **الشفافية:**

وتعني لغة الوضوح والمكاشفة، الشئ الشفاف يسمح لناظره أن يرى ما بداخله، وفي حقل الاتصال العمومي فالشفافية تشير إلى وضوح الإجراءات والتدابير والسياسات التي تنتهجها السلطات العمومية والمتعلقة بإدارة الشأن العام، مع تمكين الجماهير أو الرأي العام من الاطلاع عليها ومعرفتها، فالشفافية في التسيير تمنح المواطن الثقة في مختلف الهيئات العمومية، فهي تعكس كذلك الابتعاد عن كل الإجراءات والتدابير المرفوضة مجتمعيا والمخالفة للقواعد القانونية المعمول بها.[1]

فالشفافية في الفضاء العام تتيح تقاسم المعلومات والمكاشفة فهي تتضمن التدفق الحر والشامل للمعلومات بحيث تصبح متاحة لجميع الفاعلين، مع توفير إجراءات وأجهزة واضحة، ومن مقتضيات الشفافية ضرورة الكشف عن مختلف القواعد والتعليمات المعتمدة في وضع وتنفيذ السياسات واتخاذ القرارات بحيث تسمح بالمساءلة، كما ترتبط الشفافية كذلك بالممارسة الديمقراطية للسلطة السياسية.[2]

- ✓ **المصداقية والموضوعية:**

ترتبط المصداقية والموضوعية أساسا بجملة المضامين والرسائل الاتصالية التي تقدمها المؤسسات العمومية للمواطنين وللرأي العام ولوسائل الإعلام، فالمؤسسات الحكومية في سيرها العادي تقدم فيض كبير من الأخبار والمعلومات والتعليمات والتوجيهات المتنوعة والمختلفة للجماهير بغرض الإرشاد والتوجيه وتسهيل الأداء المهني وتحقيق الانسجام والتفاهم معهم والترابط الاجتماعي، ولتحقيق الغرض المطلوب فلابد أن تتحلى رسائل المؤسسة بمجموعة من المميزات الهامة المتمثلة في الوضوح، والصدق، أن تحمل قيم المجتمع بالإضافة إلى رؤية المؤسسات والهيئات العمومية التي تتماشى بالضرورة مع الرؤية العامة للسلطات السياسية للبلد، فبالنسبة للوضوح فيجب أن تتناسب الرسائل الاتصالية مع المستوى العلمي والمعرفي للجمهور المستهدف، كما يجب أن تصاغ باللغة التي

---

[1] إيناس رغيس: الاتصال العمومي وإدارة الفضاء العام، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد16، العدد02، 2019، ص 106.
[2] نفس المرجع، ص 106.

يفهمهما الجمهور ويدركها، وفيما يخص الصدق فيجب على الهيئات العمومية قول الحقيقة دائما للمواطنين أو للرأي العام، وأن لا تمارس الكذب أو التضليل أو التزييف، لأن صدق أقوالها وأفعالها يعد الحجر الأساس في تكريس الشفافية وإرساء دعائم الممارسة الديمقراطية، علاوة على تعزيز الثقة بينها وبين المواطن في المجتمع، وبالنسبة للقيم المجتمعية فلابد أن يتم تضمين الرسائل الاتصالية المختلفة بالقيم والمبادئ التي يؤمن بها المجتمع ويقوم عليها، والسعي للتأكيد عليها دائما ودعوة المواطن للتمسك بها وعدم التخلي عنها، لأنها تعد جزء لا يتجزأ من ذاكرة المجتمع وثقافته، وبالنسبة لرؤية الهيئات العمومية فيجب أن تتضمن رسائلها الاتصالية توضيحا لما تستهدفه هذه المؤسسات وتسعى لتحقيقه خلال فترة زمنية محددة، وأن تقدم مؤشرات واضحة للاتجاهات النهائية التي تتطلع السلطات السياسية العليا للبلد لتحقيقها على المدى البعيد.

- ✓ **المشاركة:**

يعتبر فعل المشاركة من أهم رهانات الاتصال العمومي من خلال دفع المواطنين إلى الخوض والمشاركة في الشأن العام ووضعه في قلب النقاشات العامة، خاصة وأن الغاية الأساسية لهذه النقاشات هي تحسين القرار العام، وبالتالي فغن النقاشات تفضي إلى قرارات أحسن، وهنا لا ينحصر فعل المشاركة على المواطن فحسب بل يقتضي الانفتاح على كل فواعل المجتمع من جمعيات ومنظمات غير حكومية وأحزاب سياسية وقطاع خاص،وعليه فعملية المشاركة الاجتماعية والسياسية لهذه الفئات أو الفواعل تفضي إلى التخلي السلطوي عن الاستئثار المركزي لعملية اتخاذ القرار وإشراك المواطن في هذه العملية بما يحقق المصلحة العامة للمجتمع.[3]

وفي هذا الإطار فالاتصال العمومي يستمد شرعيته من الديمقراطية التشاركية التي تكرسها القوانين والدساتير والتي تنبثق من حق المواطن في الحصول على فرصة الإعلام والاستشارة والمشاركة، كما أنها تركز على إشراكهم بطريقة غير مباشرة في مناقشة الاختيارات الجماعية، كما تستهدف ضمان رقابة فعلية للمواطن وصيانة مشاركته في اتخاذ القرارات ضمن المجالات التي تهمه بشكل مباشر ومبسط وفعال.

- ✓ **النفاذ (الحصول) على المعلومات:**[4]

[3] إيناس رغيس، مرجع سبق ذكره، ص 106.
[4] جمال بوشاقور، مرجع سبق ذكره، ص 86.

يشير هذا المبدأ إلى حق المواطن في الحصول على المعلومات أو الوصول إليها بكل الطرق المشروعة من سلطته السياسية بمختلف هيئاتها ومؤسساتها، فهو يعتبر دعامة أساسية للنهوض بالرأي العام ومراقبة الفعل الحكومي أو العمومي، فحصول المواطن على المعلومات يمكنه من الاطلاع على مجريات الأحداث السياسية وفهم مختلف حيثيات القضايا المرتبطة ببيئته السياسية والاجتماعية، وهو الأمر الذي يجعل للمواطن القدرة على اتخاذ القرارات وتشكيل المواقف والاتجاهات الصائبة المبنية على الأخبار والمعلومات الصحيحة والصادقة، وذلك بما يخدم المصلحة العامة للبلد.

هذا المبدأ يستلزم فتح وإتاحة السلطات العمومية لمختلف الوسائل والقنوات الاتصالية ووضعها تحت تصرف المواطنين، مما يسمح بتجسيد مبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات الهامة والمرتبطة بالمنفعة العامة، علاوة على ذلك يمكن القول أيضا أن مبدأ النفاذ إلى المعلومات يعتبر تكريس للممارسة الديمقراطية في المجتمع وتأكيد على شرعية الهيئات العمومية بالنسبة للمواطن والرأي العام.